دور رؤية 2030 فى تحسين بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية عبر المؤشرات الدولية: مؤشر البنك الدولى لسهولة الأعمال نموذجا[1]

أ. طلال منصور الذيابي
محاضر بالكلية التقنية بمكة المكرمة
طالب دكتوراه جامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية
Ta139013@yahoo.com

أ.د. عبد اللطيف عبد الله العبد اللطيف
الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامى بجامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية
aaabdulltif@uqu.edu.sa

ملخص البحث

يُعد توفير بيئة أعمال جاذبة هدف البلدان الطامحة إلى توسيع نشاطاتها وتحقيق النمو. وسعت رؤية المملكة ضمن أهدافها إلى تحسين بيئة الأعمال سواء على مستوى الأنظمة أو الإجراءات وجعلت ضمن خارطة تقييم مسار التطوير مؤشر سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي الذي يهتم بقياس كفاءة صياغة وتطبيق الأنظمة، والإجراءات المتعلقة بممارسة الأنشطة التجارية. وخطت المملكة في هذا الجانب خطوات واسعة شملت إصدار عديد من الأنظمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على بيئة الأعمال، وانعكس على تحسن ترتيب أداء اقتصاد المملكة في مؤشر سهولة الأعمال، وزيادة معدلات التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى المملكة.

الكلمات الدالة

رؤية المملكة - مؤشر سهولة الأعمال - البنك الدولي - بيئة الأعمال.

(1) المقدمة

تُمثل بيئة الأعمال المحدد لمسار نمو الاقتصاد، والقوة المحركة للأنشطة الاقتصادية وفاعليها. يورد صندوق النقد العربي (2013):"أنه توجد علاقة موجبة بين درجة ملاءمة بيئة الأعمال وكثافة المنشآت في الاقتصاد". ومن بين العوامل المؤثرة في إنشاء المؤسسات درجة مرونة قوانين العمل، وسهولة إجراءات ممارسة النشاط التجاري، والاستقرار السياسي والقانوني. وضمن المؤشرات التي يتم في ضوءها تقييم بيئة الأعمال مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال (Easy Doing Business) الذي اهتمت المملكة باستخدامه كأداة تقييمية لقوة أنظمتها الاقتصادية منذ بداية الألفية. وحظي باهتمام رؤية المملكة كتعبير عن أهمية التقدم في تحسين بيئة العمل

[1] تم تقديم البحث في 6/ 2021/6، وتم قبوله للنشر في 3/ 7/ 2021. البحث مشتق من مشروع رسالة دكتوراه قام بإعدادها طلال منصور الذيابي، وأشرف عليها الأستاذ الدكتور عبداللطيف بن عبدالله العبد اللطيف.

التنظيمي، وجعل المملكة وجهة جاذبة للاستثمارات.

(2) مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما دور رؤية المملكة 2030 في تحسين بيئة الأعمال عبر مؤشر البنك الدولي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات ثانوية من أهمها:

- كيف اهتمت رؤية المملكة بتحسين بيئة الأعمال من خلال وثائق الرؤية؟

- ماهي الإصلاحات الإدارية المنفذة، والأنظمة الصادرة لتحسين بيئة الأعمال وفق عناصر مؤشر سهولة الأعمال؟

- ما هو الأثر الذي أحدثه تحسين بيئة الأعمال على مستوى ترتيب المملكة على المؤشر؟

(3) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الإصلاحات، والإجراءات المنفذة، والأنظمة التي صدرت بغيت تحسين بيئة الأعمال وفق مؤشر سهولة الأعمال، والدور الذي لعبته الرؤية في ذلك.

- توضيح أثر تحسين بيئة الأعمال على وضع أداء اقتصاد المملكة في مؤشر سهولة الأعمال.

(4) أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الربط بين رؤية المملكة وتحسين بيئة الأعمال من خلال مؤشر سهولة الأعمال، وفتح المجال في جوانب مختلفة لمزيد من التجارب في المؤشرات الدولية الأخرى.

(5) منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستعراض الإجراءات والإصلاحات المنفذة، والأنظمة الصادرة في المملكة في ضوء عناصر، ومكونات مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال.

(6) الإطار النظري الدراسات السابقة

(6-1) الدراسات السابقة

تضم الدراسات السابقة نوعين من الدراسات

- **النوع الأول:** الدراسات التي اهتمت بموضوع الدراسة الدقيق، في هذا الصدد لم يعثر الباحث سوى على دراسة واحدة منشورة، وهي دراسة كينر (2019) التي اهتمت بأداء اقتصاد المملكة على مؤشر سهولة الأعمال، وتحليل تحولات درجاتها على مر الزمن، وتحديد العناصر الأفضل أداء والأسواء، ومحاولة ربط تحسين عناصر المؤشر برؤية المملكة، واقتراح الإصلاحات الممكن تنفيذها لتطوير بيئة الأعمال. وتوصلت الدراسة إلى حاجة عناصر المؤشر إلى مزيد من الإصلاحات على نطاق الأنظمة، والإجراءات، موضحة أن العناصر الأكثر حاجة إلى التغيير هي العناصر القانونية المتمثلة في: تسوية حالات الإعسار، وإنفاذ العقود، وحماية المستثمرين الأقلية.

- **النوع الثاني:** من الدراسات تلك التي اهتمت بعلاقة بيئة الأعمال بالنمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين مواقع الدول على مؤشر سهولة الأعمال وهي عديدة، منها الدراسات التالية:

دراسة إسماعيل، عبد المنعم (2018) التي هدفت إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، وتضمنت تطبيق نموذج قياسي يحاول الربط بين بعض الدلائل المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومعدلات النمو الحقيقي في البلدان العربية. وتوصلت الدراسة إلى ظهور أثر معنوي ملموس للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية على النمو الاقتصادي وفق علاقة طردية، فكلما نجحت الإصلاحات في تهيئة البيئة المواتية كلما كانت ذات أثر إيجابي على النمو الاقتصاد.

ودرست ورقة Klapper (2010) كيف تؤثر إصلاحات بيئة الأعمال على تسجيل الشركات الجديدة، حيث تنطلق من فرض أن التكاليف والأيام والإجراءات المطلوبة لبدء عمل تجاري هي قنوات مهمة لعدد تسجيلات الشركات، وبينت الورقة في نتائجها أن سهولة بدء عمل تجاري هي مؤشر على الإصلاحات في بيئة الأعمال.

واهتم كلاً من Roman,Rusa (2016) بدراسة تأثير بعض عوامل الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال على مستوى نشاط ريادة الأعمال في (18) دولة عضو في الاتحاد الأوربي خلال الفترة: 2002-2014، واعتمدت الدراسة على مؤشرات جودة بيئة الأعمال، توصلت الدراسة إلى أن النشاط الاقتصادي يتأثر بالعوامل الكلية والبيئية والاقتصادية بشكل عام.

وربط آل درويش وآخرون (2015) بين التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي أمام تقدمه والتي يأتي في مقدمتها التطورات الجارية في عرض النفط والطلب عليه، وكذلك تحديات السياسة المالية العامة بما فيها الحاجة إلى حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات واحتياج المملكة إلى تنويع النشاط الاقتصادي ومحاولات التحرك بعيداً عن الاعتماد على النفط وبين بيئة الأعمال والتي تم تقييمها من خلال مؤشر سهولة بيئة الأعمال التي تجاوزتها وفقاً له بعض البلدان، والأسواق الصاعدة والنامية. وأوصت الدراسة ببذل المزيد لمعالجة بعض مواطن الضعف في تلك المؤشرات التي من بينها: إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، منح الائتمان، حيث حققت تلك المؤشرات مراتب متأخرة كانت مصدر انخفاض المؤشر العام بالجملة.

وقد اثْرت الدراسات السابقة الدراسة الحالية من حيث الربط بين بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى اكتشاف ندرة الدراسات حول دور رؤية المملكة في تحسين بيئة أعمال ممارسة الأنشطة الاقتصادية في ضوء مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال، وتأثيره على أداء اقتصاد المملكة، ما جعله مبرراً لتنفيذ الدراسة الحالية.

(2-6) الإطار النظري

(1-2-6) ماهية المؤشر

من مقتضى أن تعزيز نمو القطاع الخاص، وضمان المشاركة الفاعلة للجميع، توفر بيئة إجرائية تسهل الالتحاق بالسوق بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية، أوعدم الوضوح في الأنظمة، والإجراءات، وتوفر البنى التحتية اللازمة لاستمرار المشروع (Doing Business Report, 2012). وبهدف تحفيز صانعي السياسات في الدول على المنافسة، وزيادة كفاءة الأنظمة، وإتاحة معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، تأسس العام (2002) مشروع مؤشر سهولة

ممارسة أنشطة الأعمال من قبل البنك الدولي للتنمية. فبحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال للعام (2013) لم يكن يتوافر مؤشر لمتابعة المسائل المتعلقة بالاقتصاد الجزئي كالإجراءات الحكومية المؤثرة على الشركات المحلية (Doing Business Report, 2013). ويهتم مشروع سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال المؤشر ببحث، ودراسة الشركات المحلية عبر قياس الإجراءات التنظيمية المطبقة عليها طوال حياة المشروع. جاء في تقرير المؤشر: "في الغالب فإن واضعي السياسات المهتمين بتغيير تجربة منشآت الأعمال وسلوكها يبدؤون بتغيير القواعد والإجراءات التي تؤثر عليها" (Doing Business Report, 2013). وهذا يعني أن للمؤشر نطاق محدود فهو لا يقيس جميع التكاليف، والمنافع المترتبة على قانون أو إجراء حكومي بالنسبة للمجتمع ككل، أي أنه لا يقيس النطاق الكامل للعوامل والسياسات المؤثرة على نوعية بيئة الأعمال كالجوانب الأمنية، وانتشار الفساد، وعدم النزاهة، أو حجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي مثلما هو الحال في مؤشر التنافسية العالمي. وينهض المؤشر من منطلق أساسي مؤداه أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد الحكم الرشيد، ويُعَبِر تقرير ممارسة الأعمال عنها بالقواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بطرق توفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي سوء استغلال للسلطة لإتاحة إجراءات حكومية تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق على أن تكون متاحة للجميع (Theworld bank).

- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال والمؤشرات الدولية الأخرى: يفرق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بين مؤشره والمؤشرات الأخرى، حيث يورد في تقريره العام (2009) قوله: "يماثل مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختبار الكولسترول في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية"(Doing Business Report, 2009). فالتقرير يعبر عن محدودية وظيفة المؤشر. ومع ذلك فهو على درجة عالية من الأهمية في إعطاء إشارات إرشادية مهمة لعملية الإصلاح أو التغيير في جانب الأنظمة واللوائح، مستنداً إلى علاقات الارتباط بينه وبين مؤشرات ومعايير القياس الاقتصادية الدولية الأخرى. فمجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية OECD المتعلقة بقياس تنظيم أسواق المنتجات بلغ (83 %) (تقرير سهولة الأعمال، 2009)، وهو ارتباط عالي، وعلى صعيد مؤشر التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيس الاقتصاد المحلي على نطاق واسع تبين وجود علاقة ارتباط بينه وبين مؤشر سهولة الأعمال بنسبة (80 - 76 %)، وارتفع العام (2012) إلى (82 %) (تقرير سهولة الأعمال، 2012)، مما يشير بحسب التقرير إلى أن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المحلية تُحدِث تغييراً مهماً في قدرة الاقتصاد، وعلى المنافسة عندما يتوفر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي. (تقرير سهولة الأعمال، 2014) ما أكدته الدراسات الحديثة في هذا الجانب، فاعتبرت دراسة (Haider, 2012): أن التوسع في القيام بالإصلاحات التنظيمية تزيد من النمو مع توفر الاستقرار الاقتصادي، وأوضحت إحدى نتائج الدراسة أن البلدان التي لديها مزيد من الإصلاحات التنظيمية للأعمال تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أعلى، وتُضيف الدراسة أن الإصلاحات التي حسنت مناخ الأعمال والاستثمار ربما ساعدت في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية العام (2008).

(2-2-6) أهمية مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

كون المؤشر يهتم بتنمية القطاع الخاص، وخفض تكلفة التعامل أو الصفقة، فهو يعمل على الآتي للوصول إلى تلك النتائج:

- يقدم المؤشر مقاييس مرجعية تستند إلى القوانين والإجراءات الحكومية التي تتيح عقد مقارنات موضوعية على المستويين المحلي والدولي. وبصفته معيار تشخيص يحدد مكمن الصعوبات والعراقيل، وكذا أفضل الممارسات لمحاكاتها في أماكن من دول العالم (Doing Business Report, 2013). فمع توحد الإجراءات والأنظمة على مستوى الدولة يمكن لمتخذي القرار، وصانعي السياسات إجراء عمليات التقييم، ومدى تقدم الإنجاز أو التأخر في كل منطقة وقطاع بشرط أن تكون تلك الإجراءات، والأنظمة متسمة بالبساطة والوضوح.
- يدعم المؤشر قرار المستثمرين من عدمه في بدء المشروع، فالمؤشر يعطي صورة واضحة عن بيئة الأعمال التنظيمية في الاقتصاد، ومدى تحملها للمزيد من التكاليف من عدمه أيضاً. واعتبرت دراسة كلاً من (Mladen, Vito, Anita, 2020) أن عوامل تنظيم الأعمال لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدت الدراسة على مؤشر ممارسة الأعمال، حيث أثبتت أن هناك ارتباطاً بين جودة بيئة التنظيم التي يقيسها مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال وقيمة التدفقات الأجنبية، وأضافت الدراسة أن مؤشر التنافسية له دور أيضاً وتأثير على قيمة التدفقات. ما يعود بنا إلى التأكيد على العلاقة الارتباطية بين مؤشر سهولة الأعمال والمؤشرات الدولية للدلالة على مصداقية المؤشر.
- تساند الجوانب أو القضايا التي يطرقها المؤشر أهداف الألفية ومنها إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وهما الهدفان الرئيسان لمؤسسة التمويل الدولية IFC المسؤولة عن تنمية القطاع الخاص. ففي دراسة للبنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء صرح ما يزيد عن (60) ألف من الفقراء حول العالم أنهم يأملون في التخلص من الفقر بواسطة إقامة منشآت أعمال يملكونها، وبينت الدراسة أن تحقيق ذلك مرتبط بشدة بتوافر بيئة عادلة تمكن الراغبين البدء في أنشطتهم، ومما يحول دون ذلك تعقد الإجراءات التنظيمية (Doing, 2009 Business Report).
- يُعرف المؤشر صانعي السياسة في الدول بالإصلاحات اللازمة للمساعدة على تحسين نوعية الأنظمة التي تدعم أنشطة القطاع الخاص، وهي المهمة الرئيسية للمؤشر. ففي عالم يتسم بالتغير الدائم فإن المهم توفر قواعد تنظيمية تشجع على المنافسة (Doing Business Report, 2014). وعلى مدى سنوات المؤشر رصد تقرير ممارسة الأعمال جملة من الإصلاحات سنة بعد سنة إلى أن وصلت خلال العام (2019) فقط إلى (294) إصلاحاً على مستوى العالم أسهم في تسهيل (115) اقتصاداً للقيام بالأعمال وبدء الأنشطة، ولم يكن دافع تلك الإصلاحات اقتصادياً فقط، فنظراً لأن المؤشر يتيح نشر بياناته جعل ذلك من تطور الاقتصاديات المجاورة حافزاً للحكومات لتطبيق الإصلاحات، ونتج عن ذلك أن أصبح في العالم (26) اقتصاداً من (190) اقتصاداً أقل ملاءمة في بيئة الأعمال (Doing Business Report , 2013).
- الاهتمام بالأنظمة واللوائح، وصياغتها، وتطبيقها بالجودة والكفاية اللازمين من مؤشرات الحوكمة، وهي من المجالات التي يقيسها مؤشر ممارسة الأعمال في ضوء الأنظمة واللوائح. يذكر تقرير ممارسة الأعمال للعام (2012) أن الإجراءات الحكومية الأكثر كفاءة في تنظيم بيئة الأعمال دليل على قوة المؤسسات القانونية، وسبيل حماية حقوق الملكية (Doing Business Report, 2012). ويبرهن التقرير لعام (2014) أن الاقتصاديات التي حسنت من أدائها على مقياس المؤشر حسنت أيضاً من أدائها على مقاييس دولية أخرى كمقياس الشفافية الدولية (Doing Business Report, 2014). ولا يقتصر التحسن على جوانب الاقتصاد، بل يتخطاه إلى قطاعات الحكومة الأخرى كالتعليم، والصحة، وتُقاس العلاقة بالرجوع إلى بيانات مؤشر التنمية البشرية

أو منظمة الصحة العالمية.

(6-2-3) بيانات المؤشر والتقرير السنوي

يعتمد مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال على نوعين من البيانات أحدهما يهتم بالقوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يركز الآخر على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي لعنصر المؤشر. ويستمد المؤشر بياناته من خلال استطلاعات على مستوى الشركات لقياس التجارب الفعلية بواسطة نماذج واستبانات مخصصة لكل عنصر من عناصر المؤشر، وتمد تلك الاستطلاعات المحللين بأبرز المعوقات الرئيسة أمام النشاط التجاري كما يصفها أصحاب الأعمال في أكثر من (120) دولة، وهي عينة الدراسة.

(6-2-4) عناصر المؤشر

يتكون مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من (12) عنصراً أو ما يسميه التقرير السنوي مجالاً، غير أن اثنين منها غير مدرج في التصنيف العام أي أن القياس يجري على (10) عناصر فقط. ولم يبدأ المؤشر بكل ذلك العدد من العناصر، بل كانت بدايته كما ورد في تقرير عام (2007) بـ (10) عناصر تتضمن: بدء النشاط الاقتصادي - استخراج التراخيص - تسجيل الملكية - حماية المستثمرين الأقلية - توظيف العاملين - دفع الضرائب - التجارة عبر الحدود - انفاذ العقود - تصفية النشاط التجاري، وبحلول العام (2011) أُضِيف عنصر آخر إلى المؤشر وهو إيصال الكهرباء، ثم أضاف المؤشر العام (2011) عنصر التعاقد مع الحكومة لكنه غير مدرج في التصنيف العام . واستمر المؤشر يعتمد في قياسه على العناصر العشرة السابقة عدا توظيف العاملين، وإضافة الحصول على الكهرباء (Doing Business Report, 2011). وبرر البنك هذا الإجراء بعدم وجود قواعد أو معايير مثالية لحماية العمالة تواءم ظروف كل دولة (كينر،2019). وعن لماذا التركيز على هذه العناصر بالتحديد؟ فيعتقد البنك الدولي أن هذه العناصر تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي. يورد تقرير سهولة الأعمال لعام (2011) ما يلي: "عندما تصبح الإجراءات التنظيمية المتمثلة في العناصر السابقة أكثر صعوبة ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ومن ثم فإن الإفراط في الإجراءات الحكومية سيؤدي إلى الحيلولة دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي" (Doing Business Report, 2012).

(6-2-5) منهجية المؤشر

يقوم على تحليل تلك البيانات، وفحصها فريق ممارسة أنشطة الأعمال بالتعاون مع خبراء محليين في كل بلد. وتعتمد ثلاثة أرباع البيانات المستخدمة في المؤشر على البعد القانوني، مما يحتاج معه إلى حجم كبير من الخبراء القانونيين حيث ينهض عملهم على إجراء محادثات هاتفية جماعية متبادلة، وتبادل المراسلات والقيام بزيارات ميدانية للوصول إلى الإجابة النهائية الدقيقة حول بيانات الدولة. فعلى سبيل المثال كان عدد المستجوبين خلال العام (2019) ما يزيد عن (17259) شركة ومؤسسة حول العالم (Doing Business Report, 2019). وبجانب الاستطلاعات يتم استخراج بيانات المؤشر أيضاً من الدراسات والأدبيات المعمقة التي يصدرها البنك الدولي (Doing Business Report,2019). ويتم نشر البيانات سنوياً في الأول من يونيو عن العام السابق في تقرير يصدر سنوياً أطلق عليه البنك مسمى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال/ Doing business report، يحمل في كل عام موضوعاً يتناوله بالتحليل، ويركز التقرير في مرحلة سابقة على البيئة الإجرائية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا

أنه قام في السنوات الأخيرة بدمج الشركات المحلية في القطاع الخاص بغض النظر عن حجمها، حيث جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام (2014): "وتقرير ممارسة الأعمال هو العدد الحادي عشر من سلسلة التقارير السنوية التي تقارن بين الأنظمة التي تؤثر على شركات القطاع الخاص، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم منها" (Doing Business Report, 2014). وصدر منه حتى العام (2020) (17) تقريراً بدءً من العام (2004)، ويتضمن التقرير تحليلاً لوضع (190) بلداً وفق المؤشر وما وصلت إليه نتائج الاستطلاعات. ويُظهر التقرير تصنيفاً وترتيباً لتلك الاقتصاديات بناءً على ما أحرزته من تقدم في إصلاحات عناصر المؤشر في ضوء منهجيته يحسب على أساسها قيمة كل عنصر، كما يحوي التقرير عرضاً عاماً لعناصر المؤشر وما تشتمله من ممارسات، ومكونات. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال الذي يعرض كل ما يتعلق بالمؤشر من عناصر، ومنهجية، وبيانات، وتقارير، وأحدث الدراسات والأدبيات حوله.

(7) رؤية المملكة وتحسين بيئة الأعمال عبر مؤشر سهولة الأعمال

يهتم مؤشر سهولة الأعمال بقياس أثر اللوائح، والأنظمة، والتشريعات على أنشطة الأعمال التجارية كما سبق بيانه، وعليه تتحدد علاقته برؤية المملكة (2030) وللوهلة الأولى في البعد الاقتصادي أو محور الاقتصاد المزدهر. إلا أنه بملاحظة المؤشر فهو يتضمن عناصر تتطلب التعامل مع أبعاد أخرى (جدوى للاستثمار، 2019)، كالجانب العدلي لمعالجة العناصر الحقوقية، والقضائية، والعقود العمالية، بالإضافة إلى البعد التقني الإلكتروني في الخدمات الحكومية. وهو ما استند اليه المشرع السعودي في تحسين بيئة الأعمال من واقع عناصر المؤشر. ويتناول الجزء الحالي استعراض الإجراءات التنظيمية، والأنظمة الصادرة عبر محورين.

(7-1) توثيق معيارية مؤشر سهولة بيئة الأعمال وفق البنك الدولي في وثائق الرؤية

ورد النص على الاهتمام بمؤشر سهولة الأعمال، ودوره في تحسين بيئة الأعمال في وثائق رؤية المملكة التي تشمل: وثيقة الرؤية، وثيقة الأهداف، وثيقة برنامج التحول الوطني، على النحو الآتي:

- معيارية مؤشر بيئة الأعمال في وثيقة الرؤية: شخصت وثيقة الرؤية واقع بيئة الأعمال بالمملكة آنذاك بأنها لا تزال تعاني من تعقيدات في الإجراءات النظامية، يأتي في مقدمتها الحصول على التمويل، وبعض الإجراءات التشريعية كإنفاذ العقود، وأكدت الوثيقة على السعي نحو مراجعة الأنظمة، واللوائح وإزالة العوائق (وثيقة رؤية المملكة، 2016). فعلى مستوى عناصر المؤشر نصت الوثيقة على ما يلي: "... رفع كفاءة إنفاذ العقود ... وستمكن البنوك وغيرها من المؤسسات التمويلية من مواءمة منتجاتها المالية لتتناسب مع احتياطات كل قطاع ... وستسهل وتسرع عملية منح التراخيص في ذلك. وستشدد على تطبيق المعايير المتبعة قانونياً وتجارياً ... كما ستسهل حركة الأفراد والبضائع، وستسهل إجراءات الجمارك في المنافذ" (وثيقة رؤية المملكة، 2016).
- معيارية مؤشر بيئة الأعمال في وثيقة الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني، تمثل وثيقة الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني برنامج عملي ذو معايير واضحة لضمان كفاءة، ومدى تكامل العمل الحكومي، حيث تم إدراج الأهداف الاستراتيجية الـ (37) لبرنامج التحول الوطني في ثمانية أبعاد تمحورت بشكل رئيس حول الآتي:
  - تعزيز الممكنات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الرؤية.
  - تحقيق التميز في الأداء الحكومي بهدف رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد، والقطاعين الخاص

وغير الربحي.

- الارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية عبر تحسين منظومة الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية.

وضمن أبعاد تعزيز الممكنات الاقتصادية بُعد المساهمة في تمكين القطاع الخاص، وبحسب ما جاء في وثيقة البرنامج: "فإن هذا البعد يسهم في تذليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تسهيل ممارسة الأعمال وتنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير قطاع التجزئة، وتكييف اللوائح والأنظمة، والعمل المكثف لتمكين الأُسر المنتجة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة "(وثيقة برنامج التحول الوطني، 2018)، وضعت الرؤية لهذا البُعد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في مقدمتها تسهيل ممارسة الأعمال عبر عدد من الوسائل، أوضحتها وثيقة برنامج التحول فيما يلي: (وثيقة برنامج التحول الوطني، 2018).

- سن وتنفيذ الأنظمة والعمليات التي تزيل العقبات لبدء ممارسة الأعمال.
- توفير الحماية اللازمة لقطاع الأعمال المتعلقة بإنفاذ العقود، والإعسار، وحماية المساهمين، كما جعلت مؤشر سهولة الأعمال وفق البنك الدولي وسيلة لقياس أداء هذا الهدف الاستراتيجي، وحددت المستهدف نسبة أداء (79 %) بنهاية العام (2020)، بمقياس المسافة إلى الحدود Distance to frontier بحسب منهجية المؤشر، وبناء على متطلبات البرنامج تم تصميم قائمة من المبادرات غايتها تسهيل ممارسة الأعمال، من أبرزها:
- إنشاء مراكز الخدمة الشاملة بهدف تحسين إجراءات ممارسة الأعمال.
- توطين صناعة التحكيم في المملكة.
- إنشاء هيئة الأعمال التجارية.

- معيارية مؤشر بيئة الأعمال في وثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية: تضمنت الوثيقة التنصيص على تسهيل ممارسة الأعمال، وحددت ذلك بالتركيز على الجوانب التنظيمية بشكل رئيس. وهذا يعود بنا إلى المهمة الأساسية لمؤشر بيئة الأعمال وفق البنك الدولي، والذي حرص المنظم السعودي على مراعاتها عند وضع الهدف الأول من أهداف المستوى الثاني ألا وهو تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وأكدت عليه وثيقة الأهداف عند تفصيلها. وارتبط بهذا الهدف تحسين أداء الجهاز الحكومي ضمن أهداف المستوى الثاني عبر تطوير الحكومة الإلكترونية أحد الأهداف الإجرائية في المستوى الثالث (وثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامج الرؤية، 2018). وكان هدف تسهيل ممارسة الأعمال الأداة المعيارية لبعض برامج تحقيق الرؤية كبرنامج تطوير الصناعة الوطنية، والخدمات اللوجستية الذي أوضحت وثيقة الأهداف بأنه يهدف إلى تنمية الصناعة، والمحتوى المحلي، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية (وثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامج الرؤية، 2018). فالمشرع مدرك تماماً لأهمية مؤشر سهولة الأعمال، حيث جعل معياريته جزء في تكوين الرؤية. من هنا عملت المملكة على اتخاذ تدابير جديدة تهدف إلى تسهيل القيام بالأعمال التجارية من منطلق التزامها بتطوير بيئتها الاستثمارية. وهو ما سيتعرض له الجزء الثاني من العلاقة بين مؤشر بيئة الأعمال ورؤية المملكة، نعني بها الإصلاحات التي تمت والأنظمة الصادرة في هذا الشأن.

(2-7) الأنظمة الصادرة، والإصلاحات المنفذة لتحسين بيئة الأعمال في المملكة

بناء على نص الرؤية في وثائقها المختلفة على معيارية المؤشر لتحسين بيئة الأعمال، وكخطوات عملية للرؤية، اتخذ منهج تحسين بيئة الأعمال في المملكة اتجاهين بالتوازي الأول: اعتنى بالإصلاحات الهيكلية، والآخر: بإصدار الأنظمة واللوائح، فاستحدث المشرع مجموعة من الإصلاحات وأصدر عدد من الأنظمة، لمعالجة التعقيدات في إجراءات ممارسة المشروع التجاري من خلال تتبع عناصر مؤشر بيئة الأعمال وفق البنك الدولي، وملاحظة جوانب النقص ومكامن الخلل، ومن ثم تعديلها بما يلزم من إجراءات إصلاحية أو تنظيمية.

(1-2-7) الاتجاه الأول - الإصلاحات الهيكلية

ومن تلك الإصلاحات:

- توحيد منصة التقديم على المشاريع التجارية: تأسس في: 9 /3/ 2020 المركز السعودي للأعمال الاقتصادية (صحيفة الاقتصادية،2020)، الذي ضم المنصات الإلكترونية، وإصدار الفواتير الموحدة بشأن الخدمات والأعمال ذات الصلة ببدء الأعمال التجارية، وجاء هذا التأسيس عقب صدور تنظيم المركز بقرار مجلس الوزراء رقم: (456) وتاريخ: 11/ 8/ 1440 هـ، ويرتبط تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 1440). ويهدف المركز بناءً على المادة الثالثة من التنظيم إلى: "تيسير إجراءات بدء الأعمال الاقتصادية ومزاولتها، وتقديم جميع الخدمات والأعمال ذات الصلة بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية". (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1440). وبينت المادة الرابعة من التنظيم اختصاصات المركز، والتي منها:
  - اتخاذ ما يلزم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإصدار التراخيص أو الموافقات أو التصاريح، وما في حكمها اللازمة لبدء الأعمال الاقتصادية، ومزاولتها، أو تعديلها، أو تجديدها، أو إيقافها، أو إلغائها.
  - إنشاء وإدارة منصات إلكترونية موحدة وشاملة في شأن تقديم الخدمات والأعمال ذات الصلة ببدء الأعمال الاقتصادية وربطها بجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
  - وتفعيلاً لتلك المهمتين، بادر المركز بإقامة عدد من البرامج، من أهمها برنامج (مراس Meras)، ويهدف إلى تيسير إجراءات بدء الأعمال الاقتصادية، وتقديم جميع الخدمات والأعمال ذات الصلة. وهو عبارة عن منصة إلكترونية تجمع كافة الجهات الحكومية، والخاصة التي تقدم الخدمات اللازمة لبدء النشاط التجاري خلال يوم واحد (الموقع الالكتروني لبرنامج مراس). كما يسهم في مساعدة المستثمرين، وأصحاب الأعمال في التعرف على الخطوات والإجراءات لبدء أعمالهم في المملكة. ويتكون البرنامج من مجموعة مراكز مراس للخدمة الشاملة بفروعها الثلاثة في كل من: الرياض - الدمام - جدة، والمنصة الإلكترونية الموحدة لبدء النشاط التجاري وضمت جميع خدمات الجهاز الحكومي: كالهيئة السعودية للمدن الصناعية عند الرغبة في استئجار أرض، ووزارة العدل، ووزارة التجارة، ووزارة الإعلام، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وشركة الكهرباء، والهيئة العامة للموانئ، وهيئة النقل، وغيرها.. مما يساعد المستثمر، ويوفر له الوقت، والجهد للحصول على التراخيص في أمد قياسي لا يتجاوز اليوم الواحد في حال

استكمال المستندات المسوغة. كما تضم المنصة خدمات تجديد التراخيص، وتقديم طلبات الاستقدام والتفويض الإلكتروني، ورخص العمال، والوكالات التجارية، وغيرها. وتتيح إلغاء التراخيص وإنهاء النشاط إلكترونياً. وبهذا الإجراء تم معالجة مشكلة الوقت اللازم لبدء المشروع الذي كان يأخذ في المتوسط ثلاثة أشهر (البنك الدولي، 2020).

- إنشاء محاكم تجارية إضافية وتحديد اختصاصاتها: نص قرار مجلس الوزراء رقم (511) وتاريخ: 14/ 8/ 1441 هـ الصادر بشأن نظام المحاكم التجارية على ما يلي:
  - الموافقة على نظام المحاكم التجارية.
  - تنشأ بقرار من المجلس الأعلى للقضاء دوائر تجارية في المحاكم العامة في المناطق، والمحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم تجارية (الأمانة العامة لمجلس الوزراء،1441). وحدد النظام في الباب الثاني منه مهام واختصاصات المحكمة التجارية، حيث أوضحت المادة (16) تلك الاختصاصات بما يلي: (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،1441)
  - المنازعات التي تنشأ بين التجار بسبب أعمالهم التجارية.
  - الدعاوى المقامة على التاجر في منازعات العقود التجارية.
  - الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام الشركات والإفلاس.
  - الدعاوى والمخالفات الناشئة عن تطبيق الملكية الفكرية.
  - الدعاوى والطلبات المتعلقة بالحارس القضائي والأمين.

وفي هذا الصدد ربط مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي بين إنشاء المحاكم التجارية ومدى تسهيل عديد من العناصر، فالمحاكم التجارية تعمل على تعجيل تسوية مطالبات استرداد الديون، وحل النزاعات التعاقدية مما يزيد من إمكانية الحصول على الائتمان بنسبة (13.7 %) (Doing Business Report ,2012). وفي السياق العدلي أيضاً، تبنت وزارة العدل عدداً من الإصلاحات الهيكلية على النحو الآتي:

- نشر الأحكام التجارية للعموم وفقاً للفقرة الثانية من المادة (13) من نظام المحاكم التجارية، حيث يُتاح للعموم الاطلاع على بيانات الدعاوى التجارية وأوراقها، ومستنداتها لقاء مقابل مالي يعادل تكلفة الخدمة، ونشرت المحكمة حتى العام (2019) ما يزيد عن (6260) حكماً تجارياً عبر البوابة الإلكترونية (وكالة الانباء السعودية،1440).
- تطوير عدد من الإجراءات، والخدمات الحكومية الإلكترونية وأسمته ناجز ساهمت في خفض مدة التقاضي، حيث إن الدعوى تُقدَم إلكترونياً من خلال البوابة الإلكترونية دون الحاجة لمراجعة المحكمة التجارية، فيجري التحقق من صحة البيانات من قبل موظفي المحكمة وتسجيل الدعوى في يوم واحد بحد أقصى. كما يُبلَغ المدعَى عليه بالدعوى إلكترونياً بواسطة رقم جواله المسجل في نظام أبشر (نظام المحاكم التجارية،1441). وتجيء هذه الإجراءات استناداً إلى المادة العاشرة من نظام المحاكم التجارية، بالإضافة إلى عدد من الخدمات الإلكترونية للمستفيدين لمتابعة القضية.
- بناء عدد من المؤشرات للقضاء التجاري: وهي خدمة إلكترونية متطورة تشمل بيانات، وإحصاءات تهدف

إلى قياس الأداء، وتتبع واقع العمل، والمساهمة في اتخاذ القرار المناسب. وهي مشمولة في ست مجموعات: مؤشرات عقارية في الأحياء، مؤشرات عقارية في المدن، مؤشرات عقارية في المناطق، مؤشرات قضائية، مؤشرات تنفيذ، مؤشرات توثيق، وتضم هذه المجموعات (99) مؤشراً فرعياً.

- دعم الدوائر التجارية بالكوادر البشرية المهيأة واللازمة للقيام بأعمالها (الموقع الالكتروني لوزارة العدل). وفي هذا السياق تدلل دراسة (Djankov, porta, others:2003) على أن توفر مؤسسات قضائية عالية الجودة تحوزعلى ثقة المتعاملين، والمستثمرين في الحصول على حقوقهم بالطرق النظامية الواضحة ضروري للاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي.

- في مجال التجارة الخارجية وبهدف تحسين عنصر التجارة عبر الحدود قامت الهيئة العامة للموانئ بسلسلة من الإصلاحات، وقدمت عدداً من المبادرات بالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك على النحو التالي (الموقع الالكتروني للهيئة العامة للموانئ):

- مبادرة فسح الحاويات خلال (24) ساعة في الموانئ السعودية، وتقليص مدة بقاء الحاويات في الموانئ من (14) يوم العام 2016 إلى (5) أيام العام 2019 إلى ثلاثة أيام بحلول العام 2020.
- تقليص فترة إعفاء أجور التخزين في الموانئ من (10) أيام إلى (5) أيام.
- تقليص عدد المستندات المطلوبة للتصدير من (12) مستنداً إلى مستندين فقط، وكذا بالنسبة لمستندات الاستيراد فمن تسع مستندات إلى مستندين فقط.
- إتاحة تقديم البيانات إلكترونياً، وتقديم خدمة الفسح المسبق للشاحنات.
- إنشاء منصة واحدة لإنهاء جميع الإجراءات إلكترونياً، والمشاركة بها في موقع (مراس).
- عرض الأجور الخاصة بإجراءات الموانئ عبر موقع الهيئة العامة للموانئ.
- تعديل لائحة المجالس الإدارية في الموانئ وتفعيلها.
- إصدار لائحة وكلاء البحرين وتموين السفن.
- خفض أجور عمليات المناولة، وتعديل فترات التخزين للحاويات وأجور الخدمات البحرية للسفن.
- تطبيق مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية في الموانئ kpi في محطات مناولة الحاويات.
- تصميم وإطلاق نظام حجز مواعيد الشاحنات عبر منصة فسح.
- منح فترة إعفاء عن أجور تخزين الأرضيات، وتخفيض فترة التكلفة الإجمالية على المصدرين بنسبة (53 %) من الكلفة الحالية.

والمتتبع لهذه الإصلاحات والمبادرات في مجال التجارة عبر الحدود الخارجية يلحظ وعي المنظم بممارسات قياس مؤشر سهولة الأعمال. فتلك الإصلاحات غطت محاور منهجية قياس العنصر، وهي الوقت، التكلفة، والامتثال الوثائقي، والنقل الداخلي. ويأتي هذا التطوير، وهذه التعديلات؛ نتيجة للأهمية التي تحظى بها التجارة الدولية ومدى سهولة اجراءاتها فتؤكد دراسة (Freund, others :2010) أن كل يوم تأخير يقلل من التجارة بمقدار يوم على الأقل، كما أن تكاليف رسوم الصادرات له أثر سلبي كبير على تراجع الصادرات. وعدَّ مركز الأمم المتحدة لتيسير

التجارة والأعمال أن تيسير التجارة الدولية يزيد من قدرة الدول التنافسية، واندماجها في الأسواق، ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أكسبها أهمية متزايدة لتغدو جزء من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف (مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة الدولية).

- وفيما يتعلق بدفع الضرائب بالنسبة للشركات، تم وضع منهج دقيق يتيح الاستفادة القصوى من الموارد البشرية ويعزز الإنتاجية، ويرفع الكفاءة، بالإضافة إلى إعداد وتعبئة الإقرارات الضريبية إلكترونياً. (الموقع الالكتروني لمصلحة الدخل والزكاة).
- وفيما يخص تسوية حالات الإعسار تم تأسيس لجنة الإفلاس كجهة مستقلة. تسهم في زيادة الثقة، بإجراءات الإفلاس، وتشكلت اللجنة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم: (623) وتاريخ: 24/ 12/ 1439 هـ (الأمانة العامة لمجلس الوزراء :1439)، وفقاً للمادة التاسعة من نظام الإفلاس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م /50)، وتاريخ :28/ 5/ 1439 هـ، وأسندت اختصاصاتها وصلاحياتها إلى وزارة التجارة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1439). وينصب اهتمام هذه اللجنة بتحقيق الثقة، والشفافية في إجراءات الإفلاس من خلال تجاوز التعثرات المالية ومراعاة حقوق جميع الأطراف، عن طريق رفع كفاءة العاملين في المجال، والإجراءات. وتحددت اختصاصاتها في (10) مهام رئيسة من بينها إدارة أعمال إجراءات التصفية، وترخيص أمناء الإفلاس، والإسهام في رفع كفاءة إجراءات الإفلاس وصولاً إلى استمرار النشاط التجاري، وإعادة التنظيم المالي، والتسوية الوقائية (الموقع الالكتروني للجنة الإفلاس). وكشفت دراسة (klapper :2011) عن الارتباط القوي بين قوانين الإعسار الفعالة والقوية، والقطاع الخاص الأكثر ديناميكية حيث يمكن للإصلاحات الهادفة إلى تحسين نظام الإفلاس أن تؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي عبر زيادة احتمالية السداد، ورفع مستوى الائتمان، وخفض معدلات الفشل، وتقليص أمد تسوية حالات الإعسار.
- وفي إطار الحصول على التمويل، تم إصدار السجل الموحد للرهون التجارية، حيث يُمكِّن السجل من قيد عقود الرهون التجارية لأموال مختلفة من الأموال المنقولة. وتهدف هذه الخدمة إلى تعزيز سوق الائتمان واستفادة المنشآت والأفراد عبر رهن أصولهم التجارية، وتمكين أصحاب الأصول، والمقرضين من الاستفادة من قيمتها، وحفظ حقوقهم عن طريق قيد الرهون (الموقع الالكتروني لوزارة التجارة). وتتمشى هذه الخطوة مع ممارسات مؤشر عنصر الحصول على التمويل التي منها مدى القدرة على إتاحة المعلومات، والبيانات الائتمانية، وبيّن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أثر هذه الممارسات بقوله: "أنه يوجد ارتباط بين تطبيق نظام سجل للمعلومات الائتمانية وحدوث زيادة قدرها (4.2 %) في اعتماد الشركات على الائتمان، ويرجع ذلك إلى أسباب منها: أن تطبيق هذا النظام يزيد من معدل السداد" **(**Doing Business Report ,2012**)**. وبحسب دراسة (Shleifer, Djankov, Mcliesh :2007) فإن رغبة الدائنين والمؤسسات الائتمانية بصفة عامة في منح الائتمان ترتفع بارتفاع مستوى الشفافية نحو حقوق الدائنين وإجراءات استعادة الدين.

إنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد: تُعتبر النزاهة ركيزة من ركائز استدامة الأعمال، يذكر (سوليفان،2009): أن المشروعات تحقق ربحاً نتيجة اتباع معايير النزاهة، وغياب أو ضعف ثقافة قيم ومبادئ الشركات يؤدي إلى حالات انهيار وخسائر لتلك الشركات، بل قد تؤثر على سمعة العلامة التجارية على المدى البعيد. فالبيئة الاقتصادية القابلة للتنبؤ، والتنافسية العادلة، والخالية من الفساد بيئة لا غِنىَ عنها بالنسبة للأعمال، وقابليتها للاستمرارية، والنمو

الاقتصادي، والتنمية. لذا فإن إنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تجيء أيضاً من ضمن الإصلاحات الهيكلية ذات العلاقة اللصيقة بمؤشر بيئة الأعمال، لاسيما وأن البنك الدولي قد أصدر مبادرته لمحاربة الفساد، وتفعيل الدور الحيوي لمجتمع الأعمال في محاربة هذه الظاهرة المدمرة (معهد البنك الدولي،2020).

(2-2-7) الاتجاه الثاني- إصدار الأنظمة واللوائح الداعمة لتحسين بيئة الأعمال

"دفعت العلاقة المتينة بين الاقتصاد، والمؤسسات القانونية بالمنظم إلى البحث عن أدوات قانونية جديدة تساير التطور الاقتصادي، وتعالج القضايا المنبثقة عن هذا التطور، حيث أصدر عديد من الأنظمة القانونية ذات الصلة بالتطورات الاقتصادية" (الجبيري،2020)، ومنها ما يتعلق بمؤشر بيئة الأعمال وفق البنك الدولي، وتلك الأنظمة تشمل الآتي:

- لتسهيل عملية تسجيل الملكية صدر نظام التوثيق بقرار مجلس الوزراء رقم (728) وتاريخ: 11/16/ 1441 هـ بالمرسوم الملكي رقم (م / 164) وتاريخ 11/19 / 1441 هـ، وهو لا يلغي أو يُخل بعمل وأساسيات نظام التسجيل العيني للعقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م / 6)، وتاريخ: 11/ 2/ 1423 هـ، بل هو منظم ومسرع لعملية التسجيل. وتكَون نظام التوثيق من (57) مادة نظمت عملية التوثيق وكتاب العدل واختصاصاتهم، وتحديد مهام الموثق، ومكاتب التوثيق، ومأذوني الأنكحة، والواجبات والمحظورات في عملية التوثيق، وعقوبات مخالفة تلك الإجراءات (نظام التوثيق،1441). وعرفت المادة الأولى التوثيق بأنه: "مجموعة الإجراءات التي تكفل إثبات الحق على وجه يصبح الاحتجاج به وفقاً لأحكام النظام" (نظام التوثيق،1441). وبينت المادة (15) ما عُهد إلى الموثق من مهام، منها:
  - إفراغ صكوك الملكية العقارية.
  - الوكالات وفسخها.
  - الرهن وفكه وتعديله.
  - عقود تأسيس الشركات، وملاحق التعديل، وقرارات ذوي الصلاحيات فيها.
  - محاضر الجمعيات العمومية للشركات، وغيرها.

وتفعيلاً للحكومة الإلكترونية والتعامل الإلكتروني داخل الأجهزة الحكومية أجازت المادة (35) تدوين التوثيق إلكترونياً (نظام التوثيق،1441).

ويجيء نظام التوثيق لتعزيز الأمن العقاري، ورفع كفاءة التوثيق العدلي وموثوقية الوثائق الصادرة من المخول لهم إجراء عملية التوثيق، ومن شأنه أيضاً أن يُسهم في تقليل المنازعات، وتدفق الدعاوى، ويعزز من سرعة التنفيذ. ويرى القانونيون أن إقرار التوثيق سيكون له أثره الإيجابي على القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

- نظام الرهن التجاري ولائحته التنفيذية: صدر نظام الرهن التجاري بالمرسوم رقم (م / 86) وتاريخ: 8/ 8/ 1439 هـ، وحل محل النظام الصادر عام 1424 هـ، وجاء في (47) مادة نظمت إجراءات الرهن وبينت الأحكام الخاصة بالأموال المرهونة، وواجبات وحقوق أطراف معاملة الرهن.

وبناء على المادة (45) القاضية بإصدار الوزير اللائحة التنفيذية للنظام صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الرهن التجاري في: 11/ 8/ 1439 هـ، وتكونت من (12) مادة تضمنت الأحكام التنفيذية لمواد النظام. ومن أبرزها أحكام

نقل حيازة المال المرهون مشاعاً، وعقود الرهن التي يتوقف نفاذها على انتقال الحيازة، ورهن الحسابات التجارية والاستثمارية، والودائع لأجل، وإجراءات التنفيذ المباشر، وضوابط تقسيم المال المرهون (اللائحة التنفيذية لنظام الرهن، 1439).

- نظام المحاكم التجارية: تمت الموافقة على نظام المحاكم التجارية بالمرسوم رقم: (م/ 93)، وتاريخ: 15/ 8/ 1441 هـ، واشتمل على (96) مادة أوضحت اختصاصات وطبيعة المحاكم التجارية، والعاملين بها، وإجراءات الدعاوى، وفترات التقاضي، ومستويات، ووسائل الإثبات، والحكم، وطرق التنفيذ. كما تضمن النظام إجراءات الاستئناف، والالتماس، والنقض. وتسري أحكام النظام على الدعاوى التجارية التي لم يُفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل إنفاذها. وبصدور نظام المحاكم التجارية، وإنشاء دوائر تجارية في المناطق التي لا يوجد بها محاكم تجارية سيتقلص أمد التقاضي في القضايا التجارية كإنفاذ العقود، وتسوية النزاعات، والإفلاس، فطالما عانت تلك الجوانب من قصور في الأداء من وجهة نظر مؤشر سهولة الأعمال، حيث وجد المؤشر أن إصدار حكم قضائي في نزاع بين اثنين من رجال الأعمال المحليين يتطلب عاماً ونصف (الموقع الالكتروني للبنك الدولي،2020). فالمستثمر الأجنبي يتطلع إلى نظام قانوني وعدلي يوفر ضمانات وحلول سريعة فيما يتعلق بأهم عناصر المؤشر والمتمثلة في المجموعة الحقوقية (كينر، 2019)، وهو ما عالجته اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (8344)، وتاريخ: 16/ 10/ 1441 هـ من خلال تحديد المدد الإجرائية للتقاضي بحسب درجته. جاء في المادة (38) في الفصل السابع ما يلي: "يكون الحد الأقصى للفصل في القضية وفق الآتي:
  - مائة وثمانون يوماً في الدعاوى المقامة أمام الدرجة الابتدائية على الدعاوى اليسيرة.
  - عشرون يوماً في الاعتراضات بالاستئناف على الأحكام التي يُكتفى بنظر الاستئناف فيها دون مرافعة.
  - تسعون يوماً في الاعتراضات بالاستئناف على الأحكام غير المشمولة بالفقرة (ب)". وأوضحت اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية في فصلها (11) عبر موادها الثمان التي تبدأ من المادة (57) وتنتهي بالمادة (64) إجراءات المصالحة، والوساطة في حل النزاع (اللائحة التنفيذية للمحاكم التجارية،1441).
- نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية: حرصاً من المنظم وإدراكه بأهمية استقرار السوق، واستمرار الأنشطة الاقتصادية، أصدر نظام الإفلاس وتسوية الإعسار بالمرسوم رقم (م/ 50)، وتاريخ: 28/ 5/ 1439 هـ، وتكون من (231) مادة. ويهدف النظام كما بينته المادة الثانية إلى تنظيم إجراءات الإفلاس وهي:
  - التسوية التنظيم المالي، التصفية، التسوية الوقائية لصغار المدينين، التصفية لصغار المدينين، التصفية الإدارية. وأوضحت المادة الخامسة من النظام أهداف إجراءات الإفلاس على النحو التالي (نظام الافلاس،1439).
  - تمكين المدين المفلس أو المتعثر من الاستفادة من إجراءات الإفلاس لتنظيم أوضاعه المالية، ولمعاودة نشاطه، والإسهام في دعم الاقتصاد وتنميته.
  - مراعاة حقوق الدائنين على نحو عادل، وضمان المعاملة العادلة.
  - تعظيم قيمة أصول التفليسة، والبيع المنتظم لها، وضمان التوزيع العادل لحصيلته على الدائنين عند التصفية.

- خفض تكلفة الإجراءات، ومددها، وزيادة فعاليتها.

وصدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس بقرار مجلس الوزراء رقم (622)، وتاريخ : 24/ 12/ 1439 هـ، وجاءت في (98) مادة فصلت إجراءات الإفلاس، وتعيين أمناء التفليسة، وإجراءات التسوية الوقائية، وإجراءات إعادة التنظيم المالي، وأولوية الديون ، وحق الاعتراض على الأحكام، كما فصلت اللائحة آلية لجنة الإفلاس وهيكلها واختصاصاتها، وكذا سجل الإفلاس الذي أتاحت اللائحة من خلاله للعموم الاطلاع على وثائق، ومعلومات طلبات الإفلاس، بالإضافة إلى قراراته الصادرة على البوابة الإلكترونية لوزارة التجارة (اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس،1439).

- وفيما يتعلق بعنصر حماية المستثمرين الأقلية: كفلت المواد المعدلة بشأن المساهمين الأقلية بموجب المرسوم رقم (م/ 79) وتاريخ: 7/25 / 1439 هـ على بعض مواد نظام الشركات الصادر بالمرسوم رقم: (م/ 3)، وتاريخ: 28/ 1 / 1437 هـ عديد من المزايا للأقلية المستثمرة، ومنها:
  - الإفصاح الفوري عن الصفقات التجارية من قبل مدراء الشركات ومجلس الإدارة.
  - السماح لأعضاء الجمعية الذين يمتلكون (10 %) من الأسهم بالدعوة لاجتماع الأعضاء.
  - ضمان حصول أقلية المساهمين المتقاضين على الأدلة والمستندات من الشركة بشأن أي دعوة قضائية.
  - مساءلة مدراء الشركات والمسؤولين التنفيذين عن أي سوء استخدام لأصول الشركة.
  - تمكين أقلية المساهمين من استجواب مدراء الشركات أو أعضاء مجلس الإدارة في المحكمة.
- إصدار تنظيم المركز الوطني للتنافسية الاقتصادية (تيسير): تم اعادت صياغة تنظيم المركز الوطني للتنافسية الاقتصادية بقرار مجلس الوزراء رقم: (212) وتاريخ: 4/25/ 1440 هـ ليصبح مرتبطاً تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. والمركز تأسس العام (2006) لأول مرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار. ويهدف المركز بحسب المادة الثالثة من تنظيمه إلى "تطوير البيئة التنافسية وتحسينها والارتقاء بترتيب المملكة في المؤشرات، والتقارير العالمية ذات العلاقة، من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع العام والخاص، وتحديدها، وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات، ومتابعة تنفيذها" (تنظيم المركز الوطني للتنافسية،1440). وضمن اختصاصات المركز التي حددتها المادة الرابعة من تنظيم المركز في فقرتها العاشرة ما نصه: "رصد وتحليل جميع المؤشرات والتقارير التي لها أثر على البيئة التنافسية في المملكة الصادرة عن منظمات عالمية معتبرة، والعمل على الارتقاء بترتيب المملكة فيها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة" (تنظيم المركز الوطني للتنافسية،1440). ووفقاً لهذا الاختصاص أولى المركز اهتماماً واضحاً بمؤشرات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي عبر إبراز الإصلاحات والمبادرات التي تمت على المؤشر التي بلغت أكثر من (300) مبادرة، وإصلاح من خلال التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومتابعة والتزام الجهات الحكومية بتنفيذ تلك الإصلاحات والمبادرات (الموقع الالكتروني للمركز الوطني للتنافسية). فمن الواضح أنه تم اتخاذ عديد من الإجراءات الإصلاحية، والتنظيمية خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتحسين مناخ الاستثمار، وبيئته في المملكة العربية السعودية عبر أسلوب انتهجه المشرع يتمثل في تتبع الممارسات التي يعتمدها مؤشر سهولة الأعمال في تطبيق عناصره بُغيت معرفة أوجه القصور، ومواضع الخلل بهدف تحسينها، الآمر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي بشكل عام، ومن ثَّم على تصنيف المملكة في المؤشر. فعلى

مستوى التصنيف يوضح جدول (1) ترتيب اقتصاد المملكة، ودرجة أدائه خلال الخمسة أعوام السابقة.

جدول 1: ترتيب أداء اقتصاد المملكة، ودرجة أدائه على مؤشر سهولة الأعمال

الفترة:2016-2020

العام	ترتيب المملكة بين الدول على المؤشر	درجة أداء اقتصاد المملكة على مقياس المسافة الأعلى %	الاتجاه
2016	82	59.18	↓
2017	94	59.46	↑
2018	92	63.85	↑
2019	92	63.85	≈
2020	62	71.55	↑

المصدر: تقارير سهولة الأعمال، سنوات مختلفة.

فقد تقدمت المملكة العام (2020) بنحو (30) مرتبة لتصعد إلى المرتبة (62) من المرتبة (92) العام (2019)، بدرجة أداء تنظيمي (71 %) (Doing Business Report ,2020)، وهي نسبة تقترب من المستهدف العام الذي وضعه برنامج التحول الوطني المقدر بـ (79 %) (وثيقة برنامج التحول الوطني،2018)، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربياً في تحسن سهولة الأعمال، المتصدرة للدول العشر الأكثر إصلاحاً في العالم، كما يبين المنحنى في الشكل(1) الاتجاه الصعودي للمؤشر.

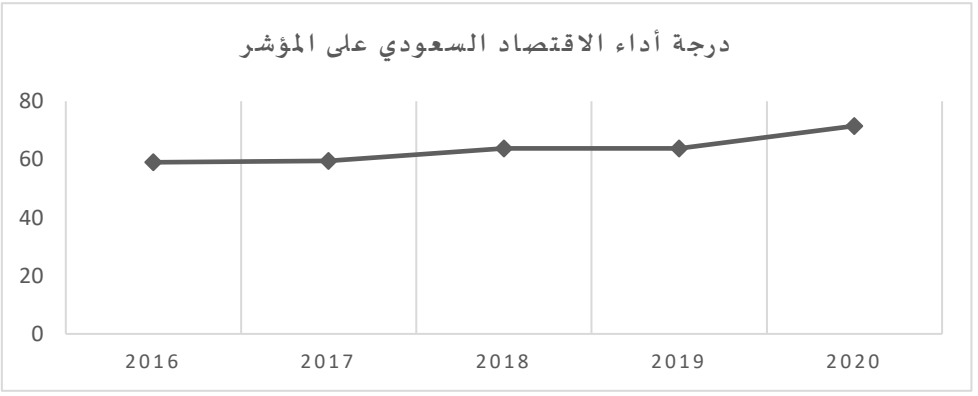

شكل 1: درجة أداء اقتصاد المملكة على مؤشر سهولة الأعمال

كما امتد أثر هذا التحســن إلى قيمة تدفقات الاســتثمارات الأجنبية بالارتفاع إلى ما يزيد عن خمس مليارات دولار العام (2020)، بمعدل نمو(0.17) بعد أن كانت تعاني من النمو بمعدلات سالبه (تقرير الاونكتاد،2019). والجدول (2) يبين قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

جدول 2: قيمة التدفقات الأجنبية إلى المملكة الفترة: 2017-2020

العام	قيمة التدفقات	معدل نمو التدفقات من الاستثمار الأجنبي
2017	1419	-0.80960687
2018	4247	1.992952784
2019	4562	0.074170002
2020	5387	0.17

المصدر:UNCTAD ، ونشرة البنك المركزي السعودي الربع الرابع للعام 2020

ويعطي الشكل (2) صورة عن اتجاه التدفقات الأجنبية خلال الفترة.

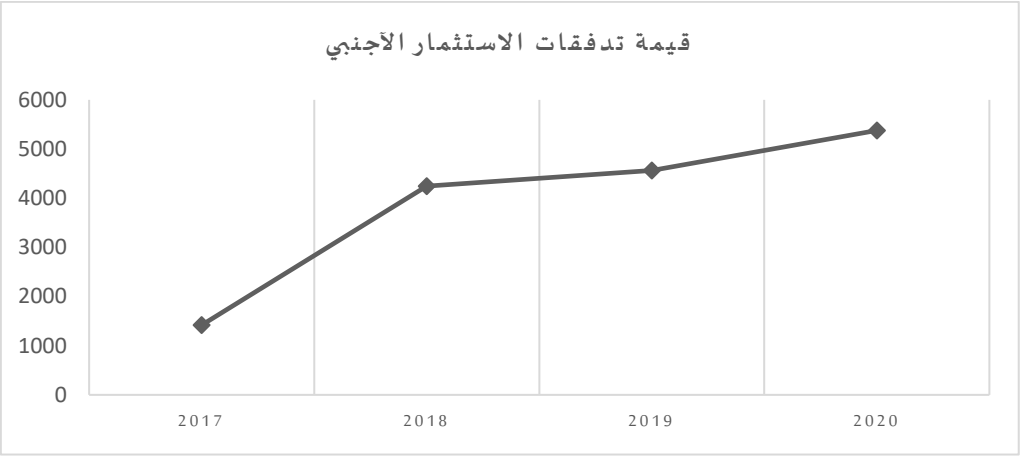

شكل 2: اتجاه التدفقات الأجنبية إلى المملكة الفترة: 2017-2020

وأشـار تقرير تحليل الأداء الاقتصـادي، وتقييم النمو في منطقة الآسـكوا أن جزءاً كبيراً من الانخفاض في تدفقات الاسـتثمارات الأجنبية إلى المملكة في السـابق يُعزى إلى التغييرات في أنظمة إدارة الأعمال (الآسـكوا، تقرير تحليل الأداء الاقتصـادي وتقييم النمو والإنتاجية). وأوضـح رئيس الاسـتثمار في الاونكتاد في تصـريح له العام (2014) أن أهم أسـباب التراجع في الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة إلى المملكة على المسـتويين الاسـتثمار الجديد، وتطوير الاسـتثمار القائم يعود إلى البنية التحتية والأنظمة (صـحيفة مكة السـعودية،2020). وفي تقييم إيجابي من قبل الاونكتاد اعتبر المملكة إحدى الوِجهَات الرئيسـة للاسـتثمار الأجنبي خلال العامين (2018 و2019)، وأَرجع تقرير الاونكتاد ذلك إلى التحسينات والإصلاحات التي أُدخِلت على بيئة الأعمال في المملكة في إطار مبادرات رؤية المملكة (2030) كمُحرك رئيس لهذا النمو، زادت على إثره التدفقات إلى المملكة للعام الثالث على التوالي (2020 unctad report). وفي مؤشـر نحو اسـتمرار التحسـن أفصـحت وزارة الاسـتثمار في بيانات الربع الأول من العام (2020) عن زيادة في التراخيص الممنوحة من قبل الوزارة بنسـبة (19 %) عن الفترة نفسـها العام (2019) (الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار).

(8) النتائج والتوصيات

(8-1) النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- يُعتبر مؤشـر سـهولة الأعمال وفق البنك الدولي أداة لاكتشـاف القصـور والخلل في الأنظمة، واللوائح، والإجراءات المعمول بها في النشاط الاقتصادي والمساعدة في إصلاحها، وتحسين بيئة الأعمال.
- اهتمت رؤية المملكة بتحسين بيئة الأعمال الاقتصادية والإدارية من خلال النص على معيارية مؤشر سهولة الأعمال في وثائق الرؤية.

- في ضوء اهتمام رؤية المملكة بتحسين بيئة الأعمال وفق مؤشر سهولة الأعمال، وتفعيلاً لبنود الرؤية أصدر المشرع عديد من الأنظمة ومنها: نظام المحاكم التجارية، ونظام التوثيق، ونظام الرهن، وأجرت مزيد من الإصلاحات مثل: توحيد منصة التقديم على المشاريع التجارية، واصلاحات في اجراءات هيئة الموانئ كمبادرة فسح الحاويات، وتقليص عدد مستندات التصدير، والتوريد.
- تتبع المنظم السعودي للممارسات التي يتم على أساسها قياس عناصر مؤشر سهولة الأعمال، يتضح جلياً في تغطية الإصلاحات لمحاور منهجية القياس، وبالتحديد العناصر القانونية.
- أسهم تحسين بيئة الأعمال وفق مؤشر سهولة بيئة الأعمال على أرض الواقع في تحسن موقع المملكة على مؤشر سهولة الأعمال، وبالتالي على عدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الاستثمار الأجنبي.

(2-8) التوصيات

- التركيز على مؤشر سهولة الاعمال كأداة إصلاحية لجوانب القصور في أنظمة ممارسة النشاط الاقتصادي.
- مراجعة الأدبيات، والتقارير الصادرة عن البنك الدولي بشأن المؤشر، وتحليل مضامينها باعتبار ما تحويه من ارهاصات أو مقدمات لمؤشرات جديدة أو تحديثات في المنهجية.
- أن تقوم الجهات المعنية بتحسين بيئة الأعمال في المملكة بتعريف المجتمع بأعمالها، وإنجازاتها في هذا المجال على مستوى وسائل الإعلام، والتواصل الاجتماعي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إسماعيل، محمد؛ عبد المنعم، هبة (2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، دراسة من إصدارات صندوق النقد العربي، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

آل درويش، أحمد وآخرون (2015). المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، نيويورك: صندوق النقد الدولي.

الآسكوا، تقرير تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية.

الجبيري، مساعد سعود (2020). البيئة القانونية للأعمال، ط2، الرياض: مطبعة الحميضي.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2017). تنظيم المركز الوطني لقياس الأجهزة العامة -الأمانة العامة لمجلس الوزراء. قرار رقم (456) بتاريخ (11 / 8 / 1440) بشأن تنظيم المركز السعودي للأعمال الاقتصادية. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرار رقم (623). وتاريخ: (24 / 12 / 1439 هـ)، بشأن تشكيل لجنة الإفلاس بوزارة التجارة.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرار رقم (511)، وتاريخ (14/ 8/ 1441 هـ) بشأن إنشاء محاكم تجارية إضافية.

الأمم المتحدة، تنفيذ تيسير التجارة www.tig.unece.org

المرسوم رقم (م / 86)، تاريخ: (8 / 8 / 1439 هـ) بشأن صدور نظام الرهن التجاري.

الموقع الإلكتروني لبرنامج مراس. www.meras.gov.sa

الموقع الإلكتروني للجنة الإفلاس. www.bankruptcy.gov.sa

الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للتنافسية. www.ncc.gov.sa

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للجمارك. www.customs.gov.sa

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للموانئ. www.mawani.gov.sa

الموقع الإلكتروني لمصلحة الدخل والزكاة. www.gazt.gov.sa

الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة. www.mci.gov.sa

الموقع الإلكتروني لوزارة العدل. www.moj.gov.sa

الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء السعودية. www.spa.gov.sa

سوليفان، جون (2009). البوصلة الأخلاقية للشركات، الترجمة العربية، واشنطن: مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي.

صحيفة الاقتصادية السعودية www.aleqt.com

صحيفة مكة السعودية www.makkah.com.sa

شركة جدوى للاستثمار (2019)، التقرير السنوي.

صندوق النقد العربي (2013)، تقرير الصندوق الموحد السنوي، أبو ظبي: الامارات العربي المتحدة.

كينر، ديفيد (2019). مؤشر سهولة الأعمال بوصفه أداة لإصلاح الاقتصاد السعودي، ترجمة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (1 - 24).

مرسوم رقم (79)، تاريخ: (25 /7/ 1439 هـ) بشأن المواد المضافة والمعدلة في جانب المساهمين الأقلية.

مرسوم رقم (م/ 50)، تاريخ: (5/28 / 1439 هـ) بشأن صدور نظام الإفلاس.

مرسوم رقم (م/ 93)، وتاريخ: (15 /8/ 1441 هـ) بشأن صدور نظام المحاكم التجارية.

مرسوم ملكي رقم (م / 164)، تاريخ: 19/ 6/ 1441 هـ بشأن صدور نظام التوثيق.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة(الاونكتاد). (2019)، تقرير التنافسية العالمي.

معهد البنك الدولي (مبادرة البنك الدولي لمحاربة الفساد)، www.info.worldbank

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1439 هـ)، نظام الرهن التجاري.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1440)، تنظيم المركز الوطني السعودي للأعمال الاقتصادية.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1440)، تنظيم المركز الوطني للتنافسية.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1441)، نظام المحاكم التجارية.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1441 هـ)، نظام التوثيق.

وزارة الاستثمار .www.invessaudi.sa

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Caroline; Freund; cong; pham, trading on time, (the review of economies and statistics, Harvard college, USA, 2010), 92, (1), (1-186) (183).

Haidar, jamal (2012).The impact of business regulatory reforms on economic growth,*Journal of The Japanese and International Economies*. 26.(3),(285-307).

Klapper, Love (2010). The Impact of Business Environment Reforms on New Firm Registration, Policy Research Working Paper 5493.

Leora; Klapper, saving viable businesses (view point, IFC, Washington, USA, 2011), 67804, (2)

Roman, Angela, and Ruso, Valentino (2016), The impact of the economic enveronment on entrepreneurship evidence from European courties (annals of faculty of economics .USA : university oxford), 1 (494 - 502).

Roman; Angela. Ruso, Valentino (2016), The impact of the economic enveronment on entrepreneurship evidence from European courties (annals of faculty of economics . USA :university oxford), 1, (494 - 502).

Simeon; Djankov; Caralec; Andrei; Shleifer; private credit in 129 countries, *journal of financial economic, USA, 2007*, 84(2), (299 - 329), (16)

Simon; Djankov; Rafael La Port and others, courts. *journal of economics, Harvard college, USA, 2003*, 118 (2), (453 -517), (453). (33), no (1), (243 - 266).

Vuckovic; Mladen; Bobek; Vito and others (2020). Business environment and foreign direct investment: the case of selected european emerging economic. *journal economic research . UK*.

The world bank, Doing Business Report(2007) .

The world bank, Doing Business Report(2008) .

The world bank, Doing Business Report(2009) .

The world bank, Doing Business Report(2010) .

The world bank, Doing Business Report(2011) .

The world bank, Doing Business Report(2012) .

The world bank, Doing Business Report(2013) .

The world bank, Doing Business Report(2014) .

The world bank, Doing Business Report(2019) .

The world bank, Doing Business Report(2020) .

Unctad Report (2020).

The role of Vision 2030 in improving the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia according to international indicators: The World Bank Index of Ease of Business as a model

Talal Mansour Al-thyabi **prof. Abdul Latif Abdullah Al- Abdul Latif**

Abstract

Providing an attractive business environment is the goal of countries aspiring to expand their activities and achieve growth. The Kingdom's vision has expanded within its objectives to improve the business environment, whether at the level of systems or procedures, and has included within the development path assessment map the ease of business index issued by the World Bank, which is concerned with measuring the efficiency of formulation and application of systems and procedures Related to doing business activities. The Kingdom has made wide strides in this aspect, including issuing many regulations and taking more measures, which had a positive impact on the business environment and was reflected in the improvement of the performance of the Kingdom's economy in the ease of business index, and the increase in the rates of foreign investment flows to the Kingdom.

Keywords

Kingdom Vision -Ease of Business Index- The World Bank –Business Environment.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

الذيابي، طلال منصـــور؛ العبد اللطيف، عبد اللطيف عبد الله (2021). دور رؤية 2030 فى تحســـين بيئة الأعمال بالمملكة العربية الســعودية عبر المؤشــرات الدولية (مؤشــر البنك الدولى لســهولة الأعمال انموذجاً). **مجلة جامعة الإســكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإســكندرية 58 (4)، 327 – 347.